|  |
| --- |
|  |
| جنيف، 16-14 مايو 2013 |
| **الوثيقة WTPF-13/10(Rev.1)-A****10 مايو 2013****الأصل: بالإسبانية** |  |
| مساهمة من المكسيك |
|  |

مقدمة

تدرك إدارة المكسيك التحدي الذي يواجهه الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات عند توحيد التقرير المقدم إلى المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عملية شفافة وشاملة تغطي مواضيع مثل القضايا التي أثيرت في قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين مثل القرار 101 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP)؛ والقرار 102 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين؛ والقرار 133 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)، والتي يتناولها الأمين العام في الأقسام التالية من هذا التقرير:

• تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها عالمياً

• نموذج تعدد أصحاب المصلحة

• الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) وإدارة موارد الإنترنت

• قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت

• دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)،

وعليه، تعرب إدارة المكسيك عن وجهات النظر التالية فيما يتعلق بهذه القضايا.

تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها عالمياً

كما أشار الأمين العام في تقريره، أصبحت البنية التحتية للمعلومات والاتصالات مورداً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الحكومات وجزءاً حيوياً من البنية التحتية ومحركاً رئيسياً للنمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن عوامل محركة أخرى. وإدراكاً لما سبق، فإن كونغرس اتحاد الولايات المكسيكية المتحدة، أرسل إلى المجالس المحلية بغرض الموافقة، مجموعة من الإصلاحات بشأن الدستور السياسي للبلد حيث ستكون الدولة المكسيكية ملزمة بكفالة حق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى خدمات الإذاعة والاتصالات بما فيها النطاق العريض والإنترنت.

وبغية تحقيق ذلك، سوف تبادر حكومة المكسيك إلى تحسين شروط المنافسة بهدف زيادة عدد مقدمي الخدمات ومن ثم جودة خدمات المعلومات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار التي يدفعها المستهلك والنهوض بالإنتاجية والنمو الاقتصادي. وسعياً إلى بلوغ هذا الهدف، ستدرج الاتصالات في الصك القانوني الأعلى للبلد باعتبارها خدمة عامة تخدم المصلحة العامة، حيث تضمن الدولة تقديم الخدمات المقابلة ضمن شروط المنافسة والجودة والتعددية والتغطية الشاملة والتوصيل البيني والتقارب والنفاذ غير المقيد والاستمرارية.

وستشمل الاستراتيجية اللازمة لتعزيز هذه الجهود إنشاء معهد الاتصالات الاتحادي ككيان دستوري قائم بذاته مكلف بتطوير الإذاعة والاتصالات على نحو يتسم بالكفاءة، ويكون مسؤولاً عن تنظيم وتعزيز استعمال وتطوير واستغلال الطيف الراديوي والشبكات والإشراف على ذلك، وتوفير الخدمات الإذاعية والاتصالات فضلاً عن النفاذ إلى البنية التحتية الإلكترونية وغير الإلكترونية وغير ذلك من المدخلات الأساسية. وإضافة إلى ذلك، سيكون المعهد السلطة المعنية بوضع لوائح متباينة وفرض حدود على التركيز على السوق الوطنية والأمر بالتخلي عن الأصول.

وفي الوقت نفسه، بغية اجتذاب المزيد من الاستثمارات وتعزيز التوصيلية على المستوى الوطني لتمكين انتشار أوسع لخدمة الاتصالات، يشمل الإصلاح الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل قيمته إلى 100 بالمائة في مجال الاتصالات بما فيها الاتصالات الساتلية و49 بالمائة في مجال الإذاعة ضمن شروط المعاملة بالمثل، وإنشاء شبكة أساسية قوية للاتصالات توفر تغطية وطنية، ونشر استخدام شبكة اتصالات عمومية مشتركة والسماح بالمنافسة في ظل ظروف المساواة من أجل تفادي التأخير وتحقيق التقدم الاقتصادي وضمان تمتع سكان المكسيك بأسعار منخفضة وخدمات أفضل وفقاً لما تقره لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية من أهمية المنافسة في مجال تعزيز الاستثمار.

نموذج تعدد أصحاب المصلحة

تؤكد الإدارة المكسيكية من جديد اعترافها بنموذج تعدد أصحاب المصلحة بوصفه النموذج العالمي لإدارة الإنترنت المعرف في الفقرة 34 من برنامج عمل تونس كما يلي: *تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها*.

وبهذا الصدد، يمكن أن يختلف تنفيذ نموذج تعدد أصحاب المصلحة حسب المنظمات والبلدان المعنية والمتغيرات الأخرى المرتبطة بالمشاكل المحددة في كل حالة. ومع ذلك، يجب أن يسمح النموذج بالمشاركة التامة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية تمشياً مع أحكام الفقرة 29 من برنامج عمل تونس.

ومراعاةً لما سبق، نرى أن من الضروري تعزيز المنظمات ذات الصلة من خلال مواصلة تعزيز تدابير المسؤولية والشفافية من خلال نموذج يوحي بالثقة داخل المجتمع الدولي بمشاركة منصفة لجميع الأطراف المهتمة لا سيما الحكومات من أجل مواصلة إدارة موارد الإنترنت البالغة الأهمية دون إغفال أن مفهوم إدارة الإنترنت يشمل أكثر من مجرد البنية التحتية ويتعلق أيضاً بالقضايا القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنمائية على غرار تلك التي تناقش عموماً في منتدى إدارة الإنترنت.

الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) وإدارة موارد الإنترنت

تمثل الشبكات الثابتة والمتنقلة عريضة النطاق بنية تحتية أساسية لتوسع الاقتصاد العالمي وبالتالي ينبغي استعمالها على الوجه الأمثل لا سيما عندما يتعلق الأمر بالموارد النادرة مثل طيف التردد الراديوي والمدار المستقر بالنسبة إلى الأرض والمدارات الساتلية، مما يدل على أهمية تعزيز تنسيق نطاقات التردد لتحقيق المزيد من وفورات الحجم وضمان النفاذ المنصف إلى المدار المستقر بالنسبة إلى الأرض على النحو المنصوص عليه في المادة 44 من دستور الاتحاد.

ونؤكد أيضاً على ضرورة مواصلة بذل كل جهد ممكن في سبيل تيسير الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت إلى الإصدار السادس.

قضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت

من المسلم به أن من بين 22 اسماً من أسماء ميادين المستوى الأعلى العامة (gTLD) المستعملة حالياً 15 منها تديرها كيانات في أمريكا الشمالية وخمسة تديرها كيانات في أوروبا واسم واحد يديره كيان قائم في منطقة آسيا‑المحيط الهادئ. ولا توجد مثل هذه الكيانات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريب‍ي، ويمثل برنامج الأسماء gTLD الجديدة الذي أطلقته مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) فرصة لتحقيق التوازن في مشاركة تلك المناطق التي ليس لها حتى الآن أي كيان يدير استعمال أحد الأسماء gTLD ولتعزيز تطوير أفضل للإنترنت في العالم دون إغفال المخاطر التي أشير إليها في تقرير الأمين العام بخصوص أمن نظام أسماء الميادين واستقراره والملكية الفكرية وحماية المستهلك والمنافسة في الأسواق وحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية وأسمائها المختصرة، وكلها أمور تؤكد أهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لمؤسسة ICANN.

وفيما يتعلق بأسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز الدليلي للبلد (ccTLD)، نؤكد ما تنص عليه الفقرة 63 من برنامج عمل تونس، أي أن البلدان ينبغي ألاّ تشارك في القرارات المتعلقة بأسماء الميادين ذات المستوى الأعلى الخاص ببلد آخر.

وأخيراً، نعترف بالإسهام الكبير في التعددية اللغوية من خلال تسهيل استعمال الأحرف غير اللاتينية خاصة في الأسماء ccTLD.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_